سوسيولوجيا العنف في المجتمع الجزائري
The Sociology of Violence in Algerian Society

د.نوال رزقي*
كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، الجزائر، nrezki16@gmail.com

تاريخ الإرسال: 21 / 10 / 2022 * تاريخ القبول: 01/17 / 2023 * تاريخ النشر: 31/ /01 / 2023

ملخص:

تتعرّض هذه الدراسة الوصفية بالشرح و التفصيل لظاهرة العنف في المجتمع الجزائري، من منظور أدوارها الوظيفية والأسباب الخفية لممارستها من قِبل الكثير من المواطنين، حتى أصبحت في بعض الأحيان مصدرا من مصادر الترقية الاجتماعية، وإلى مخرجاتها التي تسبّبت في ديناميكية معطِّلة لحياة الأفراد والجماعات، ألزمت على الجميع طرح الإشكال و السعي وراء إيجاد الحلول الممكنة.

الكلمات المفتاحية:

المجتمع، العنف، الانحراف والجريمة، الأدوار الوظيفية.

Abstract:

The current study tackles violence phenomenon amid the Algerian society in details, from a view point of its functional roles and reasons behind committing it by many citizens. Violence has even become a way to achieve social promotion, this study shall explore the consequences of violence that caused a dynamic disrupt for lives of individuals and groups of people, which obliged us to pose the question and search for possible solutions.

Keywords:

Society, Violence, Delinquency and Crime, Functional Roles.

مقدمة:

تحوّل المجتمع الجزائري إلى مجال حيوي للصراع حول السلطة المجزّأة بحسب التقسيمات المجتمعية، هذا ما يحتاج منا إلى الكثير من الدراسات والأبحاث للتعرّف بموضوعية وعقلانية على حقيقة ما يحدث بداخله وعلى الأطراف التي تبسط سيطرتها عليه، و لماذا ارتبط التفاعل الاجتماعي بالعنف في كلّ مرة؟، وهل اللّجوء إليه مجرّد حالة تنفيسية أم آلية للتحكّم والسيطرة؟.هذه الأسئلة وغيرها، سأحاول الإجابة عليها من خلال وصف الحقائق المجتمعية التي تتقاسم معنا يومياتنا وتفسّر جلّ أفعالنا وردود أفعالنا، لذلك يمكن افتراض ما يلي:

- الفرضية الأولى: كلّما ارتفع مستوى العنف والجريمة في الجزائر، تحوّل إلى أدوار وظيفيّة مهدِّدة للبنية الاجتماعية.

- الفرضية الثانية: كلّما تراجع دور المؤسسات المجتمعيّة في احتواء ظاهرة العنف، تحوّل هذا الأخير إلى ديناميكية ضاغطة لطرح الإشكاليات واستدعاء الحلول المستعجلة.

---

*المؤلف المرسل

1.مفاهيم أساسية حول الدراسة

1.1. الضبط الاجتماعي

"هو جميع الآليات الرسمية وغير الرسمية والضوابط الداخلية والخارجية التي تقود إلى الامتثالية (تطابق سلوك الناس مع أعراف المجتمع وقوانينه والامتثال لها)". (غيدنز وصاتن، 2018، صفحة 304)، يتم بشكليه القهري والناعم، ويدخل في إطاره" كلّ العمليّات الاجتماعية التي تنظّم سلوك الفرد والجماعة، ولكلّ مجتمع معايير وقواعد لضبط السلوك، كما يكتسب آليات لتأكيد وضمان امتثال الأفراد لتلك الضوابط التي يُعتبر الخروج عنها انحرافا يعاقب عليه من يقوم به، ويُستخدم الضبط الاجتماعي للإشارة إلى أنّ سلوك الفرد وأفعاله محدودة بالجماعات و بالمجتمع المحلّي و المجتمع الكبير الّذي يعدّ عضوا فيه، أمّا الوسائل التي تحقّق امتثال الأفراد لقواعد المجتمع فهي ميكانيزمات ذات طبيعة اجتماعية". (د. بكيس ، د. رزقي، 2018، صفحة 99).
وبذلك يُعتبر هذا الضبط الكابح الرئيسي للسلوكيات العنيفة بالمجتمع، وبالتالي ما انتشار العنف بالجزائر إلا دليل على تراجع الدور الوظيفي لهذه العملية المجتمعية أو لنقل وجود خلل فيها.

2.1. السلوك الجمعي

هو"الطريقة التي يتجمّع وفقها الناس ويتصرّفون جماعيا، خصوصا في حالات الحشود والغوغاء والشغب، لكنه يشمل أيضا التقليعات والإشاعات والذّعر والتجمهر وظهور الحركات الاجتماعية المنظمة" (كالهون، معجم العلوم الاجتماعية، 2021، صفحة 383).
وهو بذلك المفسّر الأساسي لانتشار مشكلة الفعل الجمعي ، حيث "تحدث هذه المشكلة في الأوضاع التي تكون فيها أفعال الأفراد غير المنسّقة أقل نفعا أو فاعلية من الأفعال المنسّقة. يصبح هذا الأمر مشكلة في مقاربات الخيار العقلاني عندما يفشل الأفراد الأنانيون في اختيار فعل منسق نافع" (كالهون، نفس المرجع، 2021، صفحة 563)، هذا ما يعكس الظهور الدائم لأشكال جديدة من العنف أكثر تطرفا وتمردا على معايير وضوابط المجتمع.

3.1. الصراع الاجتماعي

"هو اختلاف الأفراد في آرائهم أو وجهات نظرهم أو حكمهم على الأشياء، هذه هي بدايته التي تتحوّل فيما بعد إلى نزاع ليصل إلى الأزمة، وهو على أنواع، يبدأ داخليّا (عند الشخص الواحد) وخارجيّا (بين شخصين أو أكثر)، وهناك صراع سياسي قد يصل إلى الحرب أو الثورة مع استعمال القوة. لكن على الجملة هو تعارض مصالح أفراد أو جماعات أو منظمات أو قوميات أو أحزاب أو طوائف دينية أو معسكرات إقليمية" (العمر، 2022، صفحة 13)، لذلك فيمكن اعتباره مشكلة اجتماعية ممزقة للنسيج الاجتماعي، وطريقا معبدة لشتى أنواع العنف والجرائم.

4.1. الانحراف

المنحرف هو كلّ من خرج عن مسار المجتمع، لذلك يمكن أن يختلف معناه من بيئة اجتماعية إلى أخرى، أو من شخص إلى آخر، من أهم أسبابه في عصرنا هذا الفردانية التي نشرت منطق النفعية، والذي ما أسهل أن يجعل الشخص منحرفا عن الطريق التي حدّدها المجتمع بما تشمله من قيم وضوابط ومعايير، ويمتهن العنف كأنجع وسيلة للوصول لمبتغاه ، وقد"جاءت نظريات اللّامعيارية تعكس الثقافة النفعية التي تعلّق أهمية كبرى على المكسب أو الخسارة، وعلى النجاح أو الفشل، وذلك أكثر من اهتمامها بالدافعية التي تشكّل برنامج الفعل عند الشخص، أو بامتثال هذه الدافعية لقاعدة وضعت بصفة مسبقة، أو لنموذج ملائم". (جابر، 2004، صفحة 74). وقد أكّد روبيرت ميرتون على ما يحدثه منطق النفعية على تركيبة المجتمع ووظائفه، وهذا ما يفسّر الظهور الدائم لسلوكيات انحرافية عنيفة جديدة، بشكلها الفردي أو الجماعي، مما يتسبّب في ظهور مشكلات اجتماعية جديدة وتعقيد أخرى قائمة، هذا ما أشار إليه العديد من علماء الاجتماع منهم: إميل دوركايم، ماكس هيرمان ، كارل ماركس، لودفيغ جمبلوفنش، غوستاف راتزنهوفر، جورج زيمل. أما هوارد بيكر فتجلب أعماله

"مفهوما متجدّدا للانحراف، كلاهما يصعب قياسه (حالة المنحرفين في الخفاء والمتهّمين ظلما بذلك) و(الحالات التي قد تختلف حسب المجتمعات والفئات الاجتماعية)(Meier, 2022, p. 53) "، هذا ما فتح نقاشا واسعا ومعقّدا حول كيفية تحديد وسائل تصنيف وقياس الانحراف بالمجتمعات، كخطوة أولى لمحاربتها والوقاية من آثارها.

2. هل المجتمع الجزائري عنيف؟

1.2. قراءة في الإحصائيات

للإجابة على هذا السؤال ، سنعتمد على إحصائيات المؤسسات الأمنية في الجزائر، فقد قدّمت مصالح الأمن إحصائيات متعلّقة بالنشاط الإجرامي طوال سنة 2021، حيث أحصت مديرية الأمن مجموع 296148 جريمة في سنة 2021 أي ما يمثل معدّل 811 جريمة يوميا مقابل 693 جريمة في سنة 2019، شهدت فيها ارتفاع نسبة جرائم المساس بالأشخاص بنسبة 10،98 بالمائة، حيث بلغت مجموع 87163 أي بمعدل 239 اعتداء على الأشخاص يوميا.

هذا الوضع يجعل الكثير من أفراد المجتمع يتصوّرون أنّ احتمال تعرّضهم للاعتداء الجسدي قائم بشكل كبير، وقد يحدث في أية لحظة، لأنه لا يرتبط بشروط و ظروف و فضاءات معينة، خاصة وأنّ المجتمع الجزائري يعتمد في ثقافته على فكرة اللجوء للشجار والعراك كأحد آليات معالجة الاختلافات و التناقضات، فمثلا تطالب الأسرة الجزائرية منذ التنشئة الأولوية لأبنائها، الابن في إطار تلقينه معنى الرجولة بعدم البكاء مهما كان حجم الألم الذي يتعرّض له، حتى وإن ضُرب و لم يستطع التغلّب، فالعبرة ليست بالنتيجة وإنما بتبنّي العراك الجسدي كجزء من الخيارات الشخصية الطبيعية.

في حين قد نجد مجتمعات أخرى ترفض إدراج العراك الجسدي كأحد خيارات معالجة التأزيم،حتى وإن تصاعدت وتيرة النزاع، مع العلم أنه لا يوجد مجتمع يخلو من هذا النوع من العنف ، و لكن هناك فرق كبير جدا بين المجتمعات التي تصنّفه ضمن السلوك الطبيعي لإثبات الرجولة و بين التي تعتبره تصرفًا خارجًا عن المألوف، فلا يلقّن من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

يضع هذا الوضع العائلات في حيرة من أمرها، فهي لا تريد لأبنائها أن يخاطروا بأيّ شكل من أشكال التصادم، إلا أنها تتعامل مع الوضع بعقلانية، فتبحث عن حمايتهم من مواقف إذلال مهينة، مما يدفعها لتسجيل أبنائها منذ الصغر في الرياضات القتالية، لكي يتعلّموا مهارات الدفاع عن أنفسهم و عن أهاليهم و من يحبونهم، فتجد إطارات سامية ليست لهم علاقة بالثقافة الرياضية و لم يتعرضوا إطلاقا في حياتهم لتنشئة الرياضية، يهيّئون أبناءهم لشجارات محتملة، حتى لا يحدث لهم مثل ما حدث في الغالب لهم، حيث عاشوا مواقف محرجة قد تدفعهم طوال باقي حياتهم إلى الشعور بالاغتراب عن المجتمع، وإلى ممارسة جلد دائم لهذا المجتمع الذي لم يستطع حماية ضعفهم و ضمان سلامتهم، عندما اعتبر المعتدي أكثر رجولة و شطارة من الضحية.

2.2. أشكال التعنيف في المجتمع الجزائري

عادة ما يرتبط الحديث عن العنف، بالعنف الجسدي و المادي وبدرجة أقل العنف اللفظي، في حين أنّ أشكال العنف كثيرة جدا ومتنوعة، وهي بمثابة مولّدات لردود أفعال عنيفة، تعكس أشكالا أخرى من ذلك العنف، و لكن التركيز على العنف المادي قد حجب الأضواء عن ممارسات تسبّبت بشكل واضح في إثارة مشاعر الكراهية والعدوانية التي تنتج بدورها السلوكيات العنيفة.

ومن هنا ، كان لزاما الإشارة و لو باختصار لأشكال مسكوت عنها من العنف الصامت، مثل نماذج العنف السياسي والاقتصادي و الثقافي ، فقد وُجدت السياسية كآلية لتنظيم المجتمع حتى يشعر الأفراد بالمشاركة في اتخاذ القرار و من ثم تحمّل تبعاته وآثاره، و إلا تحجّج الكثيرون بإقصائهم السياسي وجنحوا نحو التعطيل والتمرّد أو على الأقل نحو اللّامبالاة، فالعنف السياسي يلغّم حياة الأفراد و يزرع فيهم مشاعر التهميش، بسبب شعورهم بالحرمان من الحق في اختيار مسؤوليهم ومحاسبتهم ، و التدخّل غير المباشر في تحديد السياسات الآنية والمستقبلية، من خلال مناقشة مشاريع المترشّحين للانتخابات. وبالتالي تُعتبر المشاركة السياسية الفاعلة جزءًا مهمًّا جدًّا من آليات إدماج الأفراد سياسيا.

ثم تأتي مرحلة الإدماج الاقتصادي، عندما تتمكّن المنظومة الاقتصادية من تنظيم النشاط الاقتصادي والتجاري ما بين المواطنين، والتأسيس لتطبيق قوانين اقتصادية تحارب الاحتكار والجشع والفساد والمحاباة، وإلا تحوّلت حياة الأفراد الاقتصادية إلى مجموعة من الإكراهات والضغوطات، جرّاء ابتزازهم والاعتداء عليهم اقتصاديا، بأشكال متنوعة من التعنيف يزيد من مشاعر الإحباط و اليأس والتهميش، وبالتالي نجد أنفسنا أمام عنف اقتصادي مستشري يخنق حياة الجزائريين، ويضغط عليهم دون قدرة على معالجته، طالما أن جزءًا مهمًّا من تسيير حياة الأفراد يخضع للفوضى الاقتصادية، حتى أصبح الكثيرون يجدون معالمهم في تلك الفوضى المستنزفة.

هكذا إذا، يلتقي العنفٍ السياسي مع العنف الاقتصادي ليخلق بيئة وأرضية مساعدة على إنتاج سلوكيات عنيفة وعدوانية، تصبح ملاذًا للكثير من المواطنين للتّنفيس عن مشاعر الغضب و التهميش، فيحاولون تصدير القهر الذي يعانون منه جرّاء العجز عن تغيير الأشياء ومعالجتها نحو من هم أضعف منهم و أقل حيلة، ليقوموا بدورهم بتصديرها لمن هم أضعف منهم.

وهكذا هو حال العنف الاجتماعي والثقافي الذي يزيد من تغذية البيئة الاجتماعية لاحتضان مزيد من السلوكيات العنيفة والعدوانية، فكان لزاما التنبيه للتفاعلات اليومية التي انطبع عليها الناس و تعوّدوا عليها، في حين أنها سبب رئيسي في إنتاج الظاهرة التي نحن بصدد مناقشتها.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى مفهوم كبش الفداء الذي كثيرا ما يكون لصيقا بسلوكيات عنيفة فردية أو جماعية باختلاف أشكالها وأماكنها وأزمنتها، و"كبش الفداء هو الذي على حساب استبعاده (الجسدي أو الرمزي) سيسمح لأعضاء المجموعة على الرغم من اختلاف وجهات نظرهم أو اهتماماتهم بالتصالح، وبالتالي الظهور متّحدين في مواجهة عدو مشترك.

لذلك فإن شخصية كبش الفداء لها دور وفائدة داخل المجموعة"(Meier, op-cit, 2022, p. 25) بالتضحية به وتحميله مسؤولية كل الاختلافات والخلافات، أي أنه وسيلة مثالية بالنسبة لكلّ معنِّف للخروج من مواقف اجتماعية مأزومة بأقل خسائر ممكنة كي لا نقول بنجاح وفوائد، ويمكن أن يتجّسد كبش الفداء في شكله الفردي أو حتى جماعة المهم أنه ضحية التعنيف والعدوان والافتراء.

3.2. احتمال تدحرج الإنسان العادي للعنف بالعدوى

" تنطوي العدوى حسب هيربرت بلومر على ردود أفعال دائرية، يفشل أعضاء الجماعة من خلالها في دراسة معنى أفعال الآخرين بدقة وبحذر، ولذا فإنهم يميلون إلى سوء فهم الموقف، وعندما يتصرّفون على أساس سوء الفهم هذا، فإنّ الآخرين في الجماعة يبدؤون أيضا في تفسير الموقف بشكل مغلوط، وتستهل العملية الدائرية، وفي النهاية تصل إلى الذروة في عدوى سلوكية تامة" (فورسيث، 2016، صفحة 806/ بالتصرف).

وقد"اعتبر لوبون العدوى عملية سالبة، حيث شبّه انتشار الأفكار والمعلومات خلال الحشد بمرض معد، وعلى النقيض، فإنّ تحليل الشبكة الاجتماعية ينبذ الدلالات الازدرائية لمفهوم العدوى، حيث يرى أن المعلومات تنتشر خلال الشبكة الاجتماعية لأن أعضاءها مرتبطون معا بعلاقات اجتماعية. فالانتشار إذا ليس نتاج ازدراء شخص لشخص آخر، ولكنه نتاج التبادل العقلاني للمعلومات داخل الشبكة الاجتماعية" (نفس المرجع، 2016، صفحة نفسها).

في مثل هكذا أجواء، يصبح المواطن العادي عرضة للتحوّل إلى بروفايلات اجتماعية مختلفة من دون مقدمات (إيجابية وأخرى سلبية)، أخطرها وأكثرها سوءا وسلبية بروفايل المجرم، فقد يكون معتديا أو معتدى عليه، عندما يجد نفسه أمام موقف تعنيف واعتداء، مادام اختيار التّشابك و رفع اليد على الآخرين احتمال قائم في الجزائر، في المدن و القرى، سواء تعلّق الأمر بالأحياء الشعبية أو حتى الراقية، فالمسألة هنا ترتبط بالثقافة السائدة التي تشجّع على ممارسة العنف خاصة لإثبات الرجولة والسلطة الذكورية، هذا ما يمكن إعطاء مثال عليه من خلال المثل الشعبي الجزائري: (الرجل يضرب و يتّضرب) ، أي يتعرّض للضرب و يمارسه في نفس الوقت، فالعيب حسب هذا الشعار ليس في التعرّض للضرب بل في عدم اللّجوء للعراك إذا تطلّب الأمر لذلك.

هذا ما يفسّر كيف من الصعب جدّا للشباب الجزائري بشكل خاص الانسحاب من النزاعات بحجة السلامة أو تفادي التعرّض للأذى، في حين أنّ الكثير من المجتمعات المتحضّرة ترفض مبدئيا وقطعيا فكرة حلّ النزاعات

بالعنف والمواجهة، وتعتبر ذلك تخلّفا، وبالتالي تضغط على مواطنيها كي لا ينجرّوا وراء ممارسات عنيفة، و تُترك هذه السلوكيات لاصقة بالمنحرفين والمجرمين وغير السويّين نفسيا عموما،خلافًا لمجتمعنا الذي لا يزال يعتبر المعنِّف في الكثير من الأحيان بطلا، يحظى بالاحترام.
هكذا بات المجتمع يشجّع على العنف بحسن نية، بسبب تعرّض الكثير من الأفراد للتعنيف والإهانة بشكل دوري، فلم يعد الأفراد يؤمنون بجدوى اللّجوء للمحاكم للانتصار لأنفسهم، بل باتوا يفكّرون في كيفية الانتقام للنفس، أو على الأقل التشفّي بمظاهر معاقبة المجرمين والمنحرفين مهما كانت الطريقة، ولو بلغ الأمر درجة التشفّي في تعرّضهم لجرائم قتل أو اعتداءات بشعة، وهذا ما جعلنا نعتبر الشجار في الجزائر ظاهرة اجتماعية بامتياز، يُعاد إنتاجها باستمرار من خلاف ثقافة المجتمع القائمة على التعنيف، سواء بنيّة الدفاع عن الحق وردّ المظالم أو لتشجيع الاعتداء والإجرام ضدّ المجتمع انتقاما أو تنفيسا أو بحثا عن الترقية. هي إذا معادلة صعبة، تحوّل المواطن الجزائري إلى أحد أطراف التعنيف والإجرام، في مجتمع أصبحت فيه ممارسة العنف بأشكاله المتعدّدة لدى فئة معتبرة رياضة يومية.

4.2. عندما تتجاوز حالات الانتحار جرائم القتل

يركّز الإعلام بشكل كبير على جرائم القتل كمؤشر رئيسي لقياس حجم انتشار العنف في الجزائر، و في نفس الوقت يتجاهل أو يتغافل نسب الانتحار المرتفع سنويا مقارنة بعدد جرائم القتل، فإذا كان مجموع عدد تلك الجرائم طوال سنة 2021 قد بلغ 126 جريمة ، فإن حالات الانتحار التي أودت بحياة مرتكبيها سنويا لا يقل على 500 إلى 600 حالة، حسب الإحصائيات الرسمية، بينما تتحدّث الإحصائيات غير الرسمية عن ما يتجاوز 1300 حالة وفاة سنويا، ومع ذلك يتفادى الجميع التعرّض لهذه الظاهرة بالنقاش والتشخيص إلا نادرا، وكأنها قد صنّفت في خانة الطابوهات التي يجب السكوت عنها، كي لا تنتشر في المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى كي لا تُحرج الجزائريين و السلطات بصفة خاصة، كما هو حال ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي لم يعد ممكنا تجاهلها بعدما باتت التقارير الصحفية والحقوقية الدولية تتناولها بانتظام، موازاة لاستمراريتها طوال فصول السنة.
ومن هنا، كان ولا يزال من الضروري التّعامل مع ظاهرة الانتحار كحالات تعنيف وتعدّي على الروح البشرية وعدم التساهل معها، خاصة وأننا قد وصلنا لوضع كارثي، حين أصبح بعض الأولياء يزجّون بأبنائهم القاصرين في محاولات انتحار جماعية تحت أنظار الكاميرات والتغطية الصحفية، وكأنها حالات اجتماعية، يجب تفهّمها و التسامح مع مرتكبيها، في حين أنها تعكس مستوى مرتفع جدا من العنف ضد النفس، وتؤشّر على مستويات عالية من الاغتراب لدى فئات متنوعة من المجتمع - خاصة الشبابية منها- تعاني من "العزلة عن المجتمع والعجز عن التلاؤم معه، والإخفاق في التكيّف مع الأوضاع السائدة فيه و التمركز حول الذات. الاغتراب هو الحالة السيكو اجتماعية التي تسيطر على الفرد سيطرة تامة، تجعله غريبا وبعيدا عن بعض نواحي واقعه الاجتماعي" (حامد، 2012، صفحة 77)، شخّصه ميلفين سيمون بفقدان القوة والعزلة وفقدان المعنى واللامعيارية والغربة عن الذات التي ما أسهل أن توصل صاحبها للانتحار. كما ترتبط حالة الاغتراب بشكل مباشر بأزمة البحث عن التقدير والاعتراف لدى فئات معينة، بسببها "ظهرت صراعات اجتماعية تطالب بالاعتراف أكثر مما تطالب بالحقوق ، كما أنّ مسألة الازدراء والمطالبات بالاحترام التي لازمتها في الأحياء الشعبية تندرج بجلاء ضمن إشكالية الاعتراف. وحتى الصراعات دفاعا عن أو حفاظا على الهويات الجماعية أو الثقافات أو اللغات الأقلوية أو المناطقية، قُدّمت في بعض الأحيان كصراعات من أجل الاعتراف". (ألبيرن، 2017، صفحة 69/بالتصرف). هكذا يكتمل مشهد العنف، من تعنيف الآخر إلى تعنيف الذات بأقصى وأبشع الطرق، فقد انتشر العنف بشكل رهيب وتفشّت الصراعات وتعدّدت أسبابها و تنوّعت بتنوّع الفئات التي تمارسها، حتى أصبح ما كان يصنّف عيبا وخروجا مفضوحا عن قيم المجتمع حقيقة ماثلة أمام أعيننا ولا نكاد نستطيع إخفاءها أو معالجتها. فبعد أن كان الانتحار فعلا يستحيي منه الأفراد و يخفونه عن مسامع الناس، بات حقيقة و خطرا قائما يتهدّد أبناءنا، حتى باتت العائلات تتوجّس مِن تعرّض أبنائها لهذا النوع من العنف المذلّ والعنيف، وعوض أن تكون البيوت مكانا للأمان والاستقرار، تحوّلت البعض منها إلى بيئة للانتحار والاعتداء على النفس وجلد الذات. و بعد ما ذكرنا من إحصائيات، أعتقد أننا قد تجاوزنا مرحلة

إثبات انتشار وترسّخ العنف و الجريمة في يومياتنا و بات لزاما علينا الانتقال لتفسير الأدوار الوظيفية التي تشتغل عليها.

3.الأدوار الوظيفية للعنف

1.3. وسيلة ضغط للإدماج عن طريق الابتزاز

"إذا تمّ تصوّر النظام الاجتماعي كوحدة وظيفية قادرة على درجات مختلفة من التكامل، الأشكال الاجتماعية والثقافية لها تأثيرات وظيفية أو مخِلّة للتوازن، وهناك بدائل قادرة على تلبية متطلبات وظيفية معينة. وإن التحليل الذي قدمه عالم الاجتماع الامريكي روبرت كينغ ميرتون، حول ظواهر اللامعيارية والانحراف هي نموذج لهذا النوع من المقاربات".(Michaud, 2010, p. 93) من هذا المنطلق تتعدّد الأدوار الوظيفية للعنف في المجتمع الجزائري، ولا يمكن حصرها بشكل دقيق من خلال هذه الأسطر،غير أنني سأحاول التركيز على أهمها أو أكثرها استهدافا في بلادنا، لأنّ اللّجوء للعنف غالبا ما يكون نتيجة ظروف وبيئة معينة، ومن ثمّ كثيرا ما يلجأ المواطن العادي قبل المنحرف إلى استعماله من أجل ضمان الاندماج الكامل عندما يشعر بالتهميش والإقصاء، وهذا ما لمسناه لعشرات السنين بشكل واضح من خلال تنظيم مختلف الفئات الاجتماعية لحركات احتجاجية باستعمال وسائل عنيفة و بدون تراخيص رسمية. فقد شاهدنا غلقا للطرقات، واحتلالا للساحات واعتداءا على المسؤولين من قِبل مواطنين عاديّين فيهم حتى إطارات سامية وأصحاب شهادات في دراسات عليا. كما شاهدنا تنظيمات طلابية تغلق مقرات الدراسة بالجامعات، فتمنع الطلاب من الدراسة بالقوة وتعنّف أعوان الأمن و الإدارة، وتهين الأساتذة. وشاهدنا مختلف الفئات المحتجّة تلجأ إلى قطع الطرقات و الدخول في مواجهات مع قوات الأمن، ناهيك عن احتجاجات البطالين والشباب التي عادة ما تتحوّل إلى مواجهات وانتفاضات للأحياء في مختلف أنحاء الوطن. كلّ هذه الحركية المطلبيّة المصحوبة بكمّ هائل من العنف المادي واللفظي والرمزي، كانت ولا تزال نيتها وأهدافها نبيلة، وهي المطالبة بالإدماج ضمن المنظومة الوظيفية أو الاستفادة من الإعانات الاجتماعية، ولعلّ النموذج البارز هو إضراب البطالين الذي دام لمدة طويلة، و شهد هزات عنيفة، كذلك الشأن بالنسبة لإضراب الأساتذة المتعاقدين والأطباء المقيمين اللذان أفضيا على توقيف أمني باستعمال القوة.

هكذا إذا يلجأ المواطن العادي، صاحب المطالب المشروعة والمكفولة دستوريا لأساليب احتجاجية عنيفة، تشبه سلوكيات المنحرفين بقوة ، وقد تعوّد الجزائريون على هكذا احتجاجات عنيفة في الشوارع و داخل مؤسسات الدولة، في نهاية الألفية الثانية و بداية الثالثة ، بحثا عن الترقية الاجتماعية من خلال المطالبة بالإدماج، وباللجوء للعنف من أجل مساومة السلطات بتهديد النظام العام، لأنهم يعلمون جيدا من خلال التجربة ، أنّ الهواجس الأمنية تسيطر على المعالجات الأخرى لدى السلطات، التي تعتقد أن الاستقرار الأمني هو استقرار كلي، بينما لا يمكن بالضرورة أن يعكس هذا الجزء من الاستقرار حالة من الرضا والاقتناع بسياسات الدولة، لذلك وضعنا هدف الإدماج في مقدمة الأدوار الوظيفية للمجتمع، بحكم انتشاره الواسع الذي أثقل كاهل المجتمع.

2.3. استهداف تحقيق الترقية الاجتماعية

تمارس فئات واسعة من المجتمع بشكل كبير العنف المطلبي لتحقيق الإدماج والترقية ولو اختلفت الوتيرة، لكن عادة ما يُعتبر ذلك العنف محدود السقف ومعلوم المطالب، وتحت المراقبة الذاتية و الخارجية، فمثلا العمال والطلبة وحتى البطّالين الذين تنظّموا للاحتجاج ، قرّروا توظيف الأساليب العنيفة بشكل معقول ومحدود، لذلك نشهد في المجتمع الجزائري مستويات تعنيف وإجرام مختلفة، يستهدف فاعليها من خلالها تحقيق ترقية اجتماعية غير مراقبة، ليست فيها بالضرورة حدودا مرسومة.

ويمكن للانتماء الجغرافي والطبقي أن يأثر في السلوك العنيف كشكل من أشكال السلوكيات المنحرفة، فمثلا "تذهب نظرية بناء الفرصة في تفسيرها للسلوك المنحرف، إلى أن شباب الطبقة الدنيا في المناطق الحضرية يعيشون في عالم يعاني من انفصال كبير بين الآمال والأهداف، وبين الفرص المشروعة المتاحة لتحقيق وبلوغ تلك الآمال و الأهداف، مع وجود فرص منحرفة – في نفس الوقت- متاحة لشباب هذه الطبقة المحرومة لتحقيق هذه الأهداف، فالانفصال بين ما يرغب فيه شباب الطبقة الدنيا، وبين ما هو متاح من وسائل مشروعة يعد المصدر الأساسي لمشكلة التكيّف". (أ.د.عدلي السمري(واخرون)، 2014، صفحة 54) هذا يعزّز أشكال العنف الفردية وحتى

الجماعية، فكما أشار كل من كلوارد و أوهلن، فإن فشل الأفراد في تحقيق أهدافهم بسبب البناء الاجتماعي (نقص الفرص)، يرفع من نسبة توجّههم نحو البحث عن الحل الفردي أو الجمعي، في إطار الثقافة الفرعية الجانحة لتحقيق الأهداف من خلال الفرص المشروعة والمنحرفة.

وكمثال آخر على ذلك ، يلجأ المنحرفون في الأحياء لتعنيف السكان والاعتداء عليهم، حتى يُشعِرونهم بأنهم قادرين على إيذائهم و حرمانهم من الأمن في أحيائهم على مساكنهم وأرواحهم و ممتلكاتهم. و بعد تحقيق هذا الهدف ينتقلون لابتزازهم بعرض عليهم عدم إيذائهم مقابل الاستفادة من ترقية اجتماعية تأخذ أشكالا متنوعة، تبدأ من التعامل معهم باحترام و تقدير، وتصل إلى مرحلة تقديم أموال وخدمات ملموسة، مثل القبول بدفع مستحقّات لمن حوّل شوارع الحي إلى حظائر سيارات، واستغل فضاءات عامة لمصلحته الشخصية، وأجبر السكان على عدم التبليغ عن مختلف المخالفات والجرائم المرتكبة، وحتى استغلال شوارع الحي و طرقاته للتجارة الفوضوية وهو سلوك يُعتبر بمثابة امتياز يتحصّلون عليه بناءًا على الصفقة الاستبدادية التي أبرموها تحت شعار الابتزاز والمساومة.

كما انتشرت ظاهرة التحّرش بالأستاذة و تعنيفهم للحصول على معدلات تسمح بالانتقال، خاصة عندما يلتمس أولائك الأساتذة غياب الحماية، ونحن نعلم أن غالبية الأساتذة اليوم من النساء، سواء في الأطوار التعليمية الثلاث أو في الجامعة، بل حتى الأطباء في المستشفيات العمومية لم يسلموا من الابتزاز و التهديد من قِبل مختلف أشكال المنحرفين الذين يرتادون تلك المستشفيات، وتبقى أمثلة هاته السلوكيات متعددة ، لكن المشترك بينها هو أنه كلما استعصت الترقية بالطرق العادية أبدع الأفراد أساليبا جديدة لتحقيقها، جزء منها غير قانوني بل و مفتوح على أن يتطور إلى جرائم كاملة الأركان، فالترقية قد أصبحت غاية ضرورية لا يهم كيفية الوصول إلى تحقيقها، مما أضفى نوعا من الشرعية لمرتكبيها، و أحسن دليل على ذلك أنك عندما تحاول رفض دفع مقابل ركنك للسيارة في الطريق العام، يعاتبك القائمين على الحظائر الفوضوية باللّوم و الانتقاد، ويحمّلونك في حالة الامتناع عن الدفع أثر لجوئهم للسرقة والجريمة، لتتكرّس فكرة أنّ المنحرفين و المجرمين ليسوا إلا ضحايا لهذا المجتمع بمن فيه ، ومن حقّهم تهديده وابتزازه لتصحيح المظالم المرتكبة في حقهم.

لهذا ركّزت منذ بداية المقال، على أن التبرير للعنف جزء مهم من المعالجة ، نظرا للتداخل الحاصل و الخلط الكبير ما بين الحدود القانونية المرسومة لشرعية اللّجوء للعنف في الظروف الخاصة ، والشرعية الاجتماعية لممارسة العنف التي تتأثّر بسياقات و ظروف متغيرة، لا يمكن للمشرّع أن يسايرها بالمرونة المطلوبة.

3.3. إعادة توزيع السلطة

إنّ جزءًا مهمّا من العنف الحاصل في المجتمع الجزائري يدخل في إطار التفاعلات اليومية، و هذا النوع من التدافع طبيعي طالما لن يتم تصعيده لدرجة اعتماد أساليب عنيفة ، فإذا كان استخدام العنف شائعا من أجل تحقيق الاندماج والترقية الاجتماعية، فإن هناك مستوى معتبر من التدافع يفسَّر بالصراع من أجل السلطة، سواء على مستوى الأسرة و العائلة و الحي والإدارة ، أو غيرها من الفضاءات التي تُدار بسلطة رسمية أو غير رسمية (مثل الصراع بين أفراد العصابات على قيادتها).

وصراع السلطات عموما "ينبع جزئيا من تضارب المصالح، فالجميع يريد التأثير على الآخرين في اتجاه مصالحهم والتخلّص من ضغوطهم. الكلّ يريد التأثير على الآخرين في اتجاه مصالحه والهروب من ضغوطهم، والجميع يسعى لزيادة قوته والدفاع عن نفسه من هيمنة الآخرين، لذلك غالبا ما تكون النزاعات مدعومة بتوازن القوى".

(Dominique Picard et Edmond Marc, 2012, p. 13)

والأسر شاهدة بقوة على الصراع الحاصل بالمجتمع، بداية من داخلها بين الرجل والمرأة، بعد أن تعقّدت الحياة وظهرت الكثير من الالتزامات العائلية التي لم تكن موجودة من قبل - خاصة بعد خروج المرأة للعمل- مما أحدث خللا كبيرا في توزيع السلطة وفقا للنمط التقليدي البطريكي الذي بات يعكس" تسلّط نفوذ وهيمنة الرجل التقليدي المحافظ على جميع المؤسسات النسقية في البناء الاجتماعي، والتي تجعل التعامل مع الآخر (بداية من المرأة وحتى جيل الشباب الواعي والطبقة الفقيرة والأميّين و المهمشين بشكل عام) تعاملا استعلائيّا واستقوائيّا، لأنه يكون متمسّكا بالمعايير والقيم المتكلّسة- الجامدة و الفوقية - لا يقبل بالتغيير ولا التطور، حماية لموقعه ومكانته المتسيّدة ، ممثّلا بذلك حجر عثرة ، مستخدما السلطة التقليدية كذرع واق لمصلحته ولمكانته أعلى الهرم الاجتماعي". (العمر أ.، 2022، صفحة 22/بالتصرف) وبالتالي تسبّبت المراجعات المستمرة للتوزيع الفوضوي للأدوار الوظيفية للأسرة

في فتح باب للنزاع والتدافع غير الصحي، بسبب اللجوء للعنف المادي واللفظي وحتى الرمزي من أحد الأطراف، و الإحصائيات التي تم ذكرها في البداية شاهدة على ذلك، وما ارتفاع عدد حالات الخُلع إلا دليل على حجم الصراع الداخلي بالأسر الجزائرية على السلطة، فحتى السخرية والتنكيت على شبكات التواصل الاجتماعي تخصِّص جزءًا مهما لظاهرة تنازع السلطة بين الجنسين أو الجيلين..إلخ، حيث يحاول كلّ طرف تشويه الصورة النمطية للآخر، لإضعاف مركزه ومكانته الاجتماعية.

وكمثال أخير، الفضاء العمومي الذي يعتبره كثيرون فوضويّا وغير منظّم، إلّا إذا تم تأطيره من قِبل مؤسسات الدولة، بينما كلّ أشكال التفاعل الأخرى مجرد سلوكيات فردية من دون أهداف مشتركة أو استراتيجيات مخططة وعادة ما يرتبط الفضاء العمومي و خاصة الشارع بالعنف، لتأكيد العشوائية والفوضى، بينما في الحقيقة يشكّل الفضاء العمومي مساحات واسعة منظمة للتنافس و الصراع و التعاون للأفراد و الجماعات.

أكتفي بهذه الأمثلة، لأنه لا يمكن التّفصيل في كلّ أشكال العنف الناتج جراء الصراع حول السلطة في مختلف المجالات (السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي،..)، و لكن يبقى ذلك الصراع ظاهرة صحية ما لم يسدها العنف و الإجرام، فأينما وُجدت الجماعة كانت الحاجة لإدارتها بالسلطة، و أينما وُجدت السلطة كان الصراع عليها، نظرا لما تذره من امتيازات مادية ومعنوية لأصحابها، فلا حاجة لنا لإثبات أهمية السلطة و وجود تدافع حولها، في شكل تنافس و صراع ناعم بأدوات مشروعة، بل كلّ الخلل في توظيف العنف والجريمة في هذا النوع من المنافسة، مما يرفع معدّلات التعنيف والجريمة في المجتمع، بالرغم من أنّ الكثير منها في مثل هذه الحالات لا يتم التبليغ عنها.

4.3.العنف الإجرامي التنفيسي

هناك مجرمين بالطبع والفطرة، أي أفراد من المجتمع لهم قابلية واستعدادات نفسية لارتكاب الجريمة مهما كانت الظروف المحيطة بهم، لذلك يمارسون العنف والجريمة لأغراض تنفيسية، جرّاء الضغوطات التي يعايشونها، سواء في البيت أو الحي أو العمل، حيث هناك الكثير من الإكراهات التي يعاني منها الأفراد، لكن البعض منهم لا يستطيع تحمّلها فيرتكب الجرائم، بعد استنزاف طاقته النفسية وحتى الجسدية.

و"يركّز التعريف السيكولوجي للجريمة على جانبين: الجانب الأوّل أنّ الجريمة غريزية، أمّا الجانب الثاني فأنّها فعل لا إرادي، ناتج عن صراعات نفسية ومكبوتات اللّاشعور. أما سوسيولوجيا فهناك العديد من المقاربات، منها مقاربة إميل دوركايم الذي اعتبر الجريمة (الفعل الذي يقع بالمخالفة للضمير الجمعي والتي تأثر على التضامن الاجتماعي)، بينما نجد روبرت ميرتون قد وصفها (كل سلوك يخرج عن نطاق قواعد الضبط الاجتماعي)، وبذلك فالسلوك العنيف المنحرف لا ينشأ نتيجة لبواعث ودوافع فردية، ومن ثم فهو حصيلة الربط بين المعايير التي أقرّها و حدّدها المجتمع". (الورداني، 2021، صفحة 15و16/بالتصرف) ، هذا ما يفسّر الكثير من السلوكيات العدوانية العنيفة والمنحرفة التي تظهر لنا من أول وهلة عبثية واعتباطية ولا يوجد ما يفسرها، لأنها سلوك عدواني مجاني، لا فائدة من ارتكابها، إلا أنه عند التعرّف على الحالة النفسية لمرتكبيها، نجد أنها مجرّد تفريغ عن ضغوطات سابقة وتجارب مريرة تركت أثرها البالغ عليهم، فباتوا يعنِّفون غيرهم من دون سبب متعلّق بهم. ولعلّ أحسن مثال على ذلك عدوانية الجماهير الرياضية أو بالأحرى جمهور الملاعب في الجزائر، الذي تعوّد على بثّ كم هائل من العنف أثناء وما بعد إجراء المقابلة، حتى وصل عشاق هذه اللعبة محرجين من مشاهدة مباراة منقولة في البيت فيلجؤون إلى تخفيض للصوت، كي لا تسمع العائلة شتى أنواع السب والشتم والتجريح، التي تُصدرها الجماهير من المدرّجات، وإذا أضفنا لها الصورة، رأينا العنف المادي الممارس في المدرجات وخارجها بوضوح، والذي وصل في بعض الأحيان إلى مستوى الاعتداءات الخطيرة على مشجعي الفرق الزائرة، والذي انتهى للأسف الشديد في بعض الحالات بجرائم قتل ارتُكبت ضد أناس ذنبهم الوحيد مناصرة الفريق المنافس.

كلّ هذا يعكس حقيقة مرة وهي أن الإنسان المقهور الذي يعيش ضغوطات كبيرة و لا يستطيع ردها، يحاول ردّ الاعتبار لنفسه و وجوده الاجتماعي بتعنيف من هم أقلّ منه قوة، و هكذا كلّما ارتفع الضغط في حياة الأفراد وتعقّدت معيشتهم باتوا في حاجة لبدائل تنفيسية، حتى وإن كانت افتراضية كما هو حال التّيهان في شبكات التواصل الاجتماعي، و كلّما تعذّر الاسترجاع و تخفيف الاحتقان، تحوّل جزء منه إلى سلوكيات عدوانية عنيفة، قد تؤدّي إلى نفس نتائج الجرائم المخطّط لها والمقصودة.

وما يبيّن بوضوح مدى استعداد من يعانون من الضغوطات لممارسة العنف بأشكال جدّ متطرّفة للتنفيس عن آلامهم، ظاهرة الانتحار المتزايدة كما تمت الإشارة سابقا، بحيث لم يعد الأمر يقتصر على التنفيس بتعنيف الآخر، بل صار الإضرار بالذات كوسيلة للتخلّص من الشعور بعدم الاندماج و الاغتراب منتشرا عند فئات اجتماعية مختلفة بشتى بقاع الوطن.

4.عندما تتحوّل أزمة العنف إلى ديناميكية لإبداع الحلول

1.4. دور العنف في فتح النقاش وطرح الإشكاليات

بالرغم من كلّ مساوئ التعنيف و الإجرام، فإنه قد يساهم بشكل فعّال في خلق فرص التغيير والإصلاح، لأنّ وجوده في حد ذاته يعني بالضرورة وجود خلل في إدارة حياة المواطنين، وفي تنظيم التفاعلات التي تتمّ بينهم، فهناك كما أشرت سابقا مستوى من العنف معقول ولا يؤشّر على وجود خلل وتقصير بالضرورة، بينما عندما ينتشر بشكل كبير لدرجة تهديد استقرار المجتمع، سيتحوّل إلى آلية لتفعيل أدوار متعدّدة، ويتحوّل بذلك إلى منبه لوجود خلل يتطلّب إصلاحا ومراجعة.

فالعنف يصبح في هذه الحالة بمثابة الحمّى التي تعكس وجود فيروس بالجسم يجب معالجته وإلا تفاقم بشكل كبير يهدّد المجتمع بالافتكاك، وهذا ما يجعله دافعا لطرح نقاشات ربما يحاول تفاديها الكثير من السياسيين والمسؤولين من باب الإنكار، حتى لا يجدوا أنفسهم مضطرين لتقديم أجوبة قد لا يملكون حججا تدعّمها. لهذا وللأسف، يحاسَب في المجتمعات المتخلّفة من يطرح المشكل وليس من يتسبّب فيه، و قد يعاقَب عوض أن يُشكر على حسِّه المدني ومسؤوليته الأخلاقية، فكلّ من يطرح المشكل يُعادَى و يُتّهم و كأنه يريد تشويه الواقع وتزييفه، بل ويُحسب على أصحاب النظرة السوداوية، والأخطر من ذلك قد يُعتبر مجرّد بوق للأطراف الأجنبية التي لا تريد خيرا للجزائر. هكذا إذا، وفي مثل هكذا حالات، يصبح للعنف دورا إيجابيا في فرض طرح نقاشات كثيرا ما يتم تجنّبها، إلا أن ضغط الجرائم وشيوع الخوف و اللّاأمن جرّاء انتشار العنف يدفع المختصين والمواطنين العاديين لمساءلة المسؤولين والسياسيين والنخب الحاكمة، و بعد الردّ تبدأ مناقشة الحجج و عرضها على تجارب المجتمعات الأخرى، والأهم من كل هذا، هو أنّ أولى خطوات المعالجة تبدأ بالشعور بوجود مشكل، أي طرح الإشكالية، فلا يمكن فتح باب النقاش بدون استشعار وجود ظاهرة غير طبيعية. فمن السهل جدا التطبيع مع ظواهر اجتماعية غير صحية ، عندما يغيب الوعي و تنخفض الأصوات المعارضة، أما عندما يشعر جزء من المجتمع بأنّ الظاهرة غير طبيعية ، سيطالب بفتح النقاش ، وقبل ذلك يطالب باعتبار هذه الظاهرة حالة مرضية يجب معالجتها، ولا يمكن له فرض هذا الطرح إذا لم يشعر الناس بأن مستوى العنف الحاصل غير طبيعي ويحتاج إلى التوقّف أمامه للنقاش ثم المعالجة.

2.4. بعث مشاريع الإصلاح والتغيير

لا يمكن أن تقف الأمور عند مرحلة النقاش وطرح الإشكالية فقط ، لأنها مدخل أولي لبداية المعالجة لا غير، ومن هنا يفرض الانتشار الكبير للعنف والجريمة ضرورة تفعيل استراتيجيات معالجة، وإشراك كلّ الفاعلين القادرين على دعم وتفعيل الحلول المستشرفة، فاستمرارية العنف بمثابة آلية ضغط مستمرة على المسؤولين والمعنيّين بالمعالجة، وكلما انتبه المجتمع إلى الظاهرة بعد استفحال الجريمة عاد النقاش من جديد وتعقّد أكثر، وتحوّل إلى محطة لتقييم كلّ ما قيل من قبل حولها ، فلا يمكن تكرار نفس الكلام والوعود عند كلّ محطة ترتبط بحدوث جرائم بشعة أو عند ارتفاع مستوى التعنيف بشكل مثير، وهذا ما يفرض التغيير والإصلاح بالتراكم، فكلّ مرحلة توقّف أمام الظاهرة، هي مرحلة تقييم ومحاسبة، ليبقى العنف ضاغطا وطارحا للمشكل، فيتحوّل النقاش إلى فرصة لتأكيد نجاعة الحلول المفعّلة، فعندما يُطرح النقاش، هذا لا يعني بالضرورة التوصّل إلى مزيد من التأزيم، بل بالعكس هو أفضل وسيلة في المجتمعات المأزومة للضغط باتجاه الحلّ الناجع، نظرا لكثرة المشاكل والأزمات في الدول المتخلّفة، وأحسن دليل على ذلك - كما تمّت الإشارة مسبقا- هو الإحجام على مناقشة ظاهرة الانتحار بالرغم من أن ضحاياها أكثر بكثير من ضحايا جرائم القتل، و هذا يؤكّد أن طرح الإشكالية جزء مهم من الحلّ، وفي المقابل عدم طرحها يزيد من تفاقمها و يحوّلها إلى أزمة متجذّرة يصعب معالجتها، أو على الأقل ترتفع تكلفتها كلّما تأخّر بعث إجراءات المعالجة.

ومن هنا، يتّضح أن التغيير لا يحدث بالضرورة بمجرد وجود الخلل، وإنما حتى استشعاره غير كاف في حدّ ذاته، بل يجب توفّر شعور بالرفض لاستمرارية الظاهرة و الرغبة الملحّة في التخلّص منها، وهذا ما يحدثه العنف في حياة الأفراد و الجماعات، فهو منبوذ ومرفوض أخلاقيا حتى و إن تمّ اعتماده لتحقيق أهداف وأدوار، وبالتالي يُحدث ديناميكية تغيير و إصلاح قد يكون لها الفضل في إحداث تغيير إيجابي، يتجاوز حدود معالجة الظاهرة ويمتد لطرح إشكاليات حول قطاعات متعدّدة لم تكن توجَّه لها أصابع الاتّهام المباشر عند مناقشة ظاهرة العنف و الجريمة، مثل التوعية بمحتوى برنامج التدريس المقدّم في مدارسنا، أو دور المسجد في الأحياء خاصة إمامه، وفعالية الخدمة التي تقدّمها منظمات المجتمع المدني...الخ.

3.4. خلق الفرص بالخوف

تحت ضغط الخوف من العنف والجريمة وعدوانية الجماهير، تحدث تحوّلات كبيرة في المجتمعات، وأحسن دليل على ذلك أن الثورات الناجحة كانت في الغالب عنيفة و دامية، أخرجت كل من النخب الحاكمة والجماهير من حالة الركود والاستكانة للوضع القائم، لذلك في مثل هذه الحالات قد يصبح اللّجوء للعنف ظاهرة شبه عقلانية بالنسبة لمستخدميه ، عند تعذّر التغيير عن طريق الوسائل السلميّة، فيفرض نفسه كحتمية، لذلك تحرص الدول المتطورة على توفير كلّ سبل الاندماج كي لا يتحوّل المهمّشون إلى قنابل موقوتة يعادون المجتمع، و ينتقمون منه عند أوّل فرصة.

هذا الهاجس هو الذي يدفع المسؤولين للاجتهاد من أجل خلق فرص ترقية ومناصب عمل وتوفير السكن، ودعم الفئات الهشة، و تخفيض أسعار المواد الأساسية،...إلخ. فالخوف والتهديد القائم هما الذان يدفعان في الكثير من الأحيان بالمسؤولين لتحسين أدائهم وتقديم خدمات أفضل، لأنّ المعنِّفين سواء كانوا مجرمين دائمين أو بالفرصة، كثيرا ما يلجؤون للجريمة عند تعذّر السبل واستفحال الحاجة، فيتّخذونه حجّة لشرعنة لجوئهم للعنف والجريمة، لهذا يجتهد بعض الجزائريين في تسمية أشكال من الفساد والسرقة بتسميات ناعمة، تحاول تلطيف الجرم وتجميله، وفي نفس الوقت توجيه رسالة بأنهم ليسوا بمجرمين بل مجرّد أصحاب حق دُفعوا للعنف والجريمة، مثل إطلاق تسمية القهوة على الرشوة، واعتبار أشكال من النهب مجرّد استرداد لحقّهم وحق عوائلهم من البترول المسلوب، وفرض ضرائب غير رسمية على أصحاب المصالح المعلّقة من قبل القائمين على خدمتهم، تحت مسمّى الإكراميات والهدايا، حيث هناك وللأسف توافق ضمني على عدم تقديم الخدمة إلّا بمقابل، و إذا لم يتم الالتزام بهذا الحق المصطنع ، يتم التعطيل في المرة القادمة. هكذا زُفّ الفساد والجريمة لحياة الأفراد، وصار جزءًا من يومياتهم المرهِقة، ممّا أنتج صحوة براغماتية لدى المسؤولين، تنبه لضرورة تحسين أدائهم ليرتقي إلى سقف تطلعات المواطنين، حتى يستطيعوا نزع شرعية التعنيف والإجرام التي تتغذّى من الفشل في التسيير، وهكذا يخلق العنف فرص ترقية و يتحوّل إلى منبّه للمجتمعات الحيّة، كي تتفادى تضييع فرصة المراجعة.

4.4. عندما يعيد العنف بعث الضبط بإنتاجه للمقاومة

من بين أهم الأدوار الوظيفية للعنف التي تعمل على دعم تماسك المجتمع و تثبيت وحدته، هو دفع المتضرّرين والمتخوّفين إلى التنظّم في إطار شبكات اجتماعية لمحاربة العنف و للوقاية منه بكل الطرق القانونية، فقد بات المواطنون يعتمدون على تعاونهم لمكافحة الجريمة بكل أنواعها، خوفا من أن يصبحوا ضحايا لها، لهذا لاحظنا لجوء سكان الأحياء الجديدة إلى بناء جدران عازلة عن الأحياء الأخرى وتشييد أبواب حديدية كمداخل للحي، وتنظيم أماكن ركن السيارات واختيار أفراد معيّنين من السكان للقيام بهذه المهمة بمقابل، كي لا يستولي عليها آخرون فيصبحون تحت رحمتهم.

كما لجأ الكثيرون للتناوب على مرافقة أبنائهم للمدارس كي يضمنوا سلامتهم، كما اجتمع البعض منهم على اختيار بعض الأفراد من الجيران ممن تتوفّر فيهم مواصفات الحكمة و حسن التصرف والمعاشرة، كي يتكفّلوا بتأدية دور الوسطاء ولجان الصلح عند النزاعات أو الشجارات المختلفة، حتى داخل العائلة الواحدة، بالطبع بعد الاستئذان، حتى يتعوّد الناس على الحياة المشتركة.

وبما أنّ وظيفة الأمن من اختصاص المؤسسات الأمنية، فقد بدأ المواطنون خوفا من العنف وانتشار الجريمة في تنظيم أنفسهم فئويا داخل الأحياء ضمن تشارك فضاء السكن، كي لا يقعوا في مخالفة القانون بشكل مفضوح وكي يُبقوا مستوى المخالفة في دوائر ضيّقة يصعب محاسبتهم قانونيا عليها، ومن هنا يصبح العنف مولّدا للُحمة اجتماعية

بين الأفراد و دافعا للتعاون، لأنه يمثل الخطر الذي يجب تفاديه عن طريق شراكة جوارية عقلانية تزداد ارتباطا يوما بعد اليوم، بعد أن تأكّد الجميع أنّ عليهم رفع سقف التعاون ومساعدة الآخرين، كي لا تدفعهم الضغوطات للانحراف.

خاتمة:

في الختام، أردت أن أنبّه القارئ(ة) الكريم(ة) لهذه الأسطر، إلى ضرورة إعادة ضبط مفهوم ما نعتبره انحرافا بمجتمعنا الجزائري، فمعالجة أي إشكال تبدأ بضبط حدوده المختلفة، كما يجب تشجيع المجتمع بفئاته وانقساماته المختلفة، ليمنح مساحة وهوامش حرية وفرصة تعبير للأفراد والجماعات اللذين لا تتفّق أفكارهم وأفعالهم وحتى أهدافهم مع المعايير السائدة فيه بالضرورة ، وأن لا يمارس عليهم الوسم والوصم كمنحرفين مباشرة، للتمكّن من احتوائهم والتعايش معهم، فمع ما يعرفه العالم من تطور وعولمة، بات من الضروري التعايش مع الآخر المختلِف عنا باحترام إن لم يكن سلوكه يضرّ أو يتعارض مع مقومات بلدنا الحبيب، تفاديا للصدام العقيم الذي يغذّي العنف أكثر فأكثر، بل ويطوّره في كثير من الأحيان إلى أشكال جديدة متطرّفة.

قائمة المراجع باللغة العربية

- أ.د.سامية محمد جابر. (2004). ***سوسيولوجيا الانحراف***. مصر: دار المعرفة الجامعية.

- أ.د.عدلي السمري (واخرون). (2014). ***علم اجتماع الجريمة والانحراف***. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- أنتوني غيدنز وفيليب صاتن. (2018). ***مفاهيم أساسية في علم الاجتماع***. (تر:محمود الذوادي) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- د. بكيس نورالدين ، د. رزقي نوال. (2018). ***مدخل إلى علم الاجتماع***. الجزائر: دار الأمير خالد.

- د. عبد الناصر سليم حامد. (2012). ***معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية***. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

- د.نجلاء الورداني. (2021). ***سوسيولوجيا الجريمة والمكان***، *دراسة في علم الاجتماع الجنائي*. مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

- دونيلسون. ر. فورسيث. (2016). ***ديناميات الجماعة***. (تر:خير الزراد د. مفيد نجيب حواشين أ.د فيصل محمد) الأردن: دار الفكر.

- كاترين ألبيرن. (2017). ***الهوية والهويات، الفرد، الزمرة، المجتمع*** (المجلد 2). (تر: د. إياس حسن) دمشق، سورية: دار الفرقد.

- كريغ كالهون. (2021). ***معجم العلوم الاجتماعية***. (تر:معين رومية) لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- معن خليل العمر. (2022). ***نظريات في الصراع الاجتماعي***. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

-Dominique Picard et Edmond Marc. (2012). ***Les conflits relationnels*** (Vol. 05). Liban: Que sais-je.

- Olivier Meier. (2022). ***Comprandre la société par les sciences sociales***. France: VA éditions.

-Yves Michaud. (2010). ***La Violance***. France: Que sais-je.